شرط السلام لبناء الإنسان العربي في مرحلة ما بعد الصراع (العراق إنموذجا)

أ.م. د. نغم نذير شكر

قسم السياسات العامة

nagham.nather@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i54.599

ملخص :

مشروع بناء الدولة – الأمة هو عملية تستهدف بناء مجتمع مستقر بالدرجة الأساسية يؤدي فيه الانسجام الاجتماعي دوراً محورياً في هذا الاستقرار، بيد أن هذا الانسجام المجتمعي يختلف مركزه وموقعه من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر استناداً إلى فلسفة مشروع بناء الدولة، فحين يكون بناء الدولة هدفاً سياسياً بالدرجة الأساسية، ويعني إن التجانس الاجتماعي والثقافي يكون هدفاً عرضياً تطلبه المرحلة ويفرضه واقع كثير الاستقرار السياسي، حين سعى الساسة من أجل الاحتفاظ بالسلطة وتقوية مراكز نفوذهم إلى إقامة نظام سياسي يحقق لهم مبتغاهم ويرسخ سلطتهم ويضعف سلطة خصومهم وما يتطلبه ذلك من وجود قاعدة اجتماعية داعمة لمركزة السلطة فيصبح التجانس، وهي غاية يسعى اليها الساسة لاستمرار نفوذهم وسلطتهم.

الكلمات المفتاحية: السلام، بناء الإنسان، الصراع

The condition of peace to build the Arab person in the post-conflict stage (Iraq as a model)

Nagham Natheer Shukur

Department of Public Policy Department

ABSTRACT:

The project of building the nation-state is a process that aims to build a stable society in which social harmony plays a pivotal role in this stability. However ,the position and location of this societal harmony differ from one state to another and from one society to another based on the philosophy of the project of building the state .When building the state is a political goal in the first place ,this means that social and cultural homogeneity is an incidental goal required by the stage and imposed by a reality of great political stability ,when politicians seek to maintain power and strengthen their centers of influence to establish a political system that

achieves their goals ,consolidates their authority ,and weakens the authority of their opponents ,and what this requires in terms of a social base supporting the centralization of power ,so homogeneity becomes ,in this case, an end sought by politicians to continue their influence and authority.

KEYWORDS :peace ,human development ,conflict

المقدمة:

مفهوم المشاركة السياسية تعني هنا حق المواطن في أن يؤدي دورا معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني حقه في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني عند (صموئيل هنتغتون وجون نيلسون) (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا منظما أم عفويا ومتواصلا أم مقتطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعالا)، كما إنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يمكّن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت مساندة له أو معارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات هذا النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات، كما أن المشاركة السياسية تعني « أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكننا دراسة المجتمع العراقي بشكل واقعي يتناول حقيقته عن قرب؟

هناك تياران نظريان في الغرب، التيار الأول يقول: إن مجتمعات الشرق ومنها مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات تقليدية مقسمة إلى طوائف وعشائر وجماعات منغلقة لا قبل لها بالعيش في مجتمع حديث، أو الانتماء إلى كل أكبر هو الأمة، وهناك تيار نظري آخر يقول إن المجتمع العراقي، أو مجتمعات الشرق عموما تطورت إلى نمط حديث، فهم أمم بالمعنى العلمي، ذات طبقات حديثة تتفاعل في إطار الدولة القومية الحديثة، فهاتان النظريتان تقولان: إما إن المجتمع تقليدي يعتمد على معايير النسب وأيديولوجيا القرابة أو المكانة الدينية والتعصب والانغلاق الطائفي، أو أنه حديث يعتمد على التعليم الحديث والانتاج والثروة والعلم وما إلى ذلك، والحقيقة إن النظريتين صحيحتان، أو إن النظريتين خاطئتان في الوقت ذاته، والسبب بسيط جدا، إذا جعلنا المجتمع التقليدي هو النقطة (ا) والمجتمع الحديث هو النقطة (ب)، فان المجتمع العراقي (ومجتمعات أخرى كثيرة)، ينتقل من (ا) إلى (ب) منذ إصلاحات مدحت باشا في سبعينات القرن التاسع عشر.

أولا: تعزيز الوعي الفكري و انعكاسه على السلم المجتمعي

يقوم التسامح والتعايش مع الآخرين على ضرورة الاستفادة والتفاعل مع الآخر المختلف دينياً وثقافياً وعرقياً ولغوياً، عن طريق تبني الصحيح من أقواله وتصحيح الخاطئ والتماس الأعذار له، هذا يعني ضمنياً الإقرار بضرورة الالتزام بالتسامح في شكله الديني والثقافي والعرقي واللغوي، بل إنه في هذه الحالة يمارس قولاً وفعلاً، بحيث لا يكون الاختلاف الثقافي والتمايز الديني والتباعد التاريخي والمجالي، حاجزاً أمام التواصل والاندماج والتفاعل، بل لأكثر من ذلك، طلب التماس الأعذار لهذا الغير إذا كان مخطئاً، و مؤكداً إن الحقيقة تراكمية موزعة بين الناس.[١]

عندما نرجع إلى الماضي، يجدر بنا أن نذكر تجربة(ابن باديس) (١٨٨٩-١٩٤٠) الذي استهل نشاطه الإصلاحي كمثقف ومصلح في سياق حركة النهضة العربية الأولى التي شملت ربوع العالم العربي والإسلامي، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما أنه خاض تجربته الإصلاحية من أجل إعادة المجتمع الجزائري إلى تأريخيه الخاص الذي يتواصل مع قيم العدالة والتسامح والتعايش الديني، إذ أن هناك حالة مـــن التلازم في فكر (ابن باديس) وتجربته بين التسامح والنزعة الإنسانية، فهو توجه دائماً نحو توسيع الفكر و رحابة الصدر والرضا بقبول الآخر والعيش المشترك معه، فنزعته الإنسانية لا يستمدها من الإسلام فحسب، بقدر ما أنه يجد في كل التجارب الكبرى التي حققتها الأمم الأخرى تراثاً إنسانياً مشتركاً ما دام تمخض عنها ما ينفع الناس ويساعد الأمم والمجتمعات على العبور إلى مصاف أخرى من التقدم والتطور، على ما فعلت الثورات الكبرى في أوروبا وأمريكا.[٢]

وما النزعة الإنسانية إلا حركة فلسفية وأدبية راجت في إيطاليا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وامتدت منها إلى بقية بلدان أوروبا الغربية، وكانت من أهم عوامل إرساء العلم والثقافة المحدثين، والإنسانية هي كل دعوة موضعها الإنسان، توكد فيه كرامته وتجعله مقاس كل قيمة، وقد طرحت النزعة الإنسانية عدة مبادئ من أبرزها:

١. إعطاء صورة إيجابية للإنسان بعده أرقى الكائنات الحية.
٢. الاهتمام بمختلف العلوم والآداب والفنون.
٣. الأخذ بالأساليب الحديثة في التربية والتعليم. [٣]

---

(١) عبد الصمد زهور، في تقرير مابين التسامح والمجتمع التراثي الإسلامي من اتصال، (مجلة المستقبل العربي، السنة (٤١). العدد (٤٧٢)، حزيران،٢٠١٨)، ص ٤٧.

(٢) نور الدين ثنيو، التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الاصلاحية، (مجلة المستقبل العربي، السنة (٤٢)، العدد (٤٩٢)، شباط ٢٠٢٠)، ص ١٢٠ و ص١٣٤.

(٣) عبير سهام مهدي، النزعة الانسانية في الفكر السياسي العربي الحديث : عصري النهضة والتنوير انموذجاً،(مجلة دراسات سياسية واستراتيجية بيت الحكمة، العدد (٣٢) حزيران ٢٠١٦)، ص ٩٦.

في هذا المضمار ينبغي الإشارة إلى أن الدولة الحديثة غالباً ما نشأت في إقليم لم يمثل وحدة جغرافية – سياسية وكان تأسيس الدولة الحديثة قطعاً لعلاقات أقاليم دولتها مع أقاليم مجاورة لها كانت تشكل معها وحدة جغرافية وديموغرافية، فأصبحت هذه الأقاليم خارج الحدود السياسية ونشأ عنها قضايا الخلاف الحدودية، فلا تكاد أي دولة عربية تخلو من هذا النزاع مع دولة عربية مجاورة أو أكثر لها، ونضيف هنا أن غسان سلامة يؤكد هذه الفكرة بقوله: (الحدود لم تكن اعتباطية مئة في المئة، ولا كان جمع أكثر من قبيلة أو شعب أو طائفة في دولة واحدة نتيجة مطلقة لنزوات موظف في وزارة المستعمرات، كان الأمر أكثر تعقيداً إذ اختلفت المعايير من دولة كبرى إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى).[١]

ومن أسس التسامح قبول واحترام حقوق الآخرين السياسية والاجتماعية ويتحقق ذلك من خلال إعطاء حقوق متساوية للجميع كبشر يعيشون في دولة واحدة بغض النظر عن معتقداتهم وديانتهم المختلفة ويعد التسامح السياسي كنوع أساسي من أنواع التسامح والذي يتم التعبير عنه في إطار الحقوق والوجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية، ويرجع ذلك إلى أن التسامح بمفهومه العامل لا يعد مجرد قضية أخلاقية بل قضية سياسية أيضاً، حيث يتحدد على أساسها موقف السلطة من الأفعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية.[٢]

إن أكثر ما يحتاجه العراق لتحقيق مفهوم التعايش السلمي اتباع ما يأتي:

١. العمل على إيجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى إلى احتضان الجميع وتبني الأفكار الهادفة إلى بناء الوطن بعيدة عن النزاعات والخلافات السياسية والمحاصصة وترسيخ قيم الديمقراطية واحترام التعددية في إدارة شؤون البلاد وجعل مصلحة الوطن في مقدمة الأولويات لتحقيق الصالح العام.
٢. أن يكون للمؤسسات الثقافية والمثقف العراقي الدور الريادي في تعزيز ثقافة التعايش السلمي المبنية أصلاً على الحوار بين المكونات وعقد الندوات وجلسات الحوار لخلق حالة ثقافية إيجابية لتقبل الآخر وأن يكون للنتاج الأدبي من شعر ورواية ومسرح دوراً

(١) عزمي بشارة الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد الصفحات ٨٢٢. نقلاً عن : هدى رزق، اسئلة تولد اخرى عن كتاب عزمي بشارة، (في مجلة سياسات عربية، العدد(٣٤)، ايلول ٢٠١٨)، ص ١٢٦.

(٢)( ) سعد حميد السعدي، دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش المجتمعي،(مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العددان (٢-٤) ، السنة الاولى، ٢٠١٩)، ص ٢٤٠.

في خدمة الواقع والتركيز على التعايش السلمي ونبذ العنف.[١]

وهذا ما يدفعنا لتصوير الواقع العراقي، إذ إن مشكلة النخبة المثقفة لم تكن محظوظة منذ تأسيس الدولة العراقية، فصاحب القرار تمكن من ابعاد النخبة المثقفة من الوظيفة المهمة لها وهي نقد صاحب القرار، لهذا نرى أن النخبة المثقفة في المشهد العراقي لها دورين (الأول) هو: إن المثقف يقوم بدور خبير يقدم المشورة دون تدخل منه في صنع القرار أما الدور (الثاني) فهو : الانكفاء على الذات حيث يقوم بدوره في الابداع الفردي من إنتاج علمي وغيره دون التزام تجاه المجتمع، لهذا فان النخبة اليوم مأزومة لديها أزمة مع المجتمع ومع صاحب القرار، واللافت للنظر أن المثقف اليوم عندما يظهر في برنامج حواري فعدد المشاهدات والمتابعين لا يتجاوزون جزء بسيط من متابعي أبسط خطيب ديني وهذا البعد حدث بسبب أزمة النخبة المثقفة مع المجتمع ومع صاحب القرار والنخبة اليوم بحاجة للتعريف بنفسها أمام المجتمع حتى تؤثر على صاحب القرار.[٢]

باختصار ينبغي تفصيل العدالة والرعاية الاجتماعيتين بوصفهما إطاراً مفهومياً بديلاً للأطر الاقتصادية والقومية التي فشلت إلى حد كبير في اعتبار الأسباب العميقة لانعدام التماسك الاجتماعي داخل المجتمع وبذلك ظلت مفاهيم العدالة الاجتماعية وعدالة الاعتراف والرعاية مفتقرة إلى تحديد معانيها والتواضع حول تعريفاتها، مما زاد من عدد المفاهيم غير المحددة للمعنى فهي التي تهيمن على آداب التماسك الاجتماعي.[٣]

دخل العراق بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من نظام سياسي يتكون وينمو في إطار أرضية ثقافية معينة لا بد لها من أن تتكيف مع طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ يرى البعض أن الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الأوسط حالياً لأن الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تطلبها غير قائمة بعد، فقد أثبتت التجارب لعدد من الدول بأن لكل دولة نموذجها وشكلها من البناء الديمقراطي الذي يتوافق مـــع معطيات البنى المجتمعية

---

(١) كمال محمد صديق أمين، التعايش السلمي وحق العودة (رؤية اجتماعية ما بعد التحرير)،(مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، العدد (٣) اب ٢٠١٧)، ص ص ١١٥-١١٦.

(٢) مجموعة باحثين، دور النخبة في صناعة القرار وتغيير مدركات القادة، (مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد (٤٦)، ٢٠١٩)، ص ١٠٩.

(3) Maha Shuyb , Rethinking Education for Social Cohesion International Casp Studies, Newyork: Palgrave Macmillan,2012 ,254p:

نقلاً عن : كمال ابو شديد، اعادة التفكير في التربية من اجل التماسك الاجتماعي : دراسة حالات دولية، (المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، العدد (٢٥)، ٢٠١٤)، ص ص ١٩١-١٩٢.

القائمة (الثقافة الاقتصادية السياسية...) كما أن لكل مجتمع من عناصر الدفع التي تسهل ذلك البناء أو المعيقة له، وأن التفاعل بين هذه العناصر المختلفة هو الذي يسهم في حسم شكل ونموذج البناء الديمقراطي المتوافق من منظومة فكرية وثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنية الثقافية للمجتمع[١]

وترى (ماري كالدور) محررة كتاب (cities atwar)، أن الحرب في القرن الحادي والعشرين باتت تتجاوز نماذج حروب الجيوش التقليدية والدول القومية، ففي عالم من الصراعات المنتشرة التي تدور عبر مدن مترامية الأطراف، أصبحت الحرب مجزأة وغير مستوية لتتناسب مع إعداداتها، وذلك على الرغم من أن مقاربات تحليل الدول الفاشلة والحرب الأهلية وبناء الدولة نادراً ما تعد المدينة أرض المعركة وليس البلد بأكمله، ويقدم الكتاب عدداً من دراسات الحالة فيتناول مدينة بغداد التي تعرضت للغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وشهدت خلال فترة الاحتلال عام أحداث عنيفة ٢٠٠٦، كما تناول نماذج أخرى، حيث يكشف الكتاب عن التوزيع غير المتكافئ لانعدام الأمن في البلدان التي تعرضت للاجتياحات والحروب الأهلية، ويوضح إن القدرات الحضرية في المدن يمكن أن تغير طبيعة الحرب، وأن تستوعب العنف السياسي ضمن بيئة المدنية الحضرية بشكل متزايد، بحيث تظهر قدرة المدنية على تشكيل نوع مختلف من الذاتية الحضرية التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لمستقبل أكثر سلاماً وإنصافاً [٢]

ترى (ماري كالدور) محررة كتاب (cities atwar)، أن الحرب في القرن الحادي والعشرين باتت تتجاوز نماذج حروب الجيوش التقليدية والدول القومية، ففي عالم من الصراعات المنتشرة التي تدور عبر مدن مترامية الأطراف، أصبحت الحرب مجزأة وغير مستوية لتتناسب مع إعداداتها، وذلك على الرغم من أن مقاربات تحليل الدول الفاشلة والحرب الأهلية وبناء الدولة نادراً ما تعد المدينة أرض المعركة وليس البلد بأكمله

ولإرساء أسس التسامح والتعايش، فإن هناك أساسيات على مستوى النظام السياسي منها بحسب (علي الدين هلال) فإن إطار التحليل الذي يقترحه يتضمن ثلاثة أبعاد:

---

(١) احمد حسين والى وناهض حسن جابر، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٥٧)، حزيران ٢٠١٩)،ص ٤١٨-٤١٩.

(٢) Mary Kaldor and Saskia Sassen (ed), Cities at war: Global Insecurity and urban Resistance, Newyork: Columbia university press, ٢٠٢٠,p..٢٦٤

نقلاً عن: كابي الخوري، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية (مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٩٥) السنة(٤٣)، ايار / مايو ٢٠٢٠) ص ص ١٨٧-١٨٨

أ. بعد مؤسسي

ب. بعد ثقافي

هـ. بعد اجتماعي واقتصادي

وبعكس هذا الإطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية فهي ليست مجرد مجموعة من المؤسسات أو التنظيمات التي يمكن أن تعمل في أي إطار اجتماعي، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك فهي تتطلب شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها، ويقصد بالشروط الثقافية، ضرورة الاعتقاد في عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تشير إلى ضرورة توافر حد أدنى من التغيرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية [١]

وعندما يكون بناء الدولة – الأمة عملية تنموية اجتماعية سياسية، فحينئذ يكون التجانس الاجتماعي والثقافي هدفاً أساسياً، إذ إنه في ظل هذه الفلسفة فإن مشروع بناء الدولة – الأمة يستهدف إقامة مجتمع (أمة) متجانس ثقافياً وموحد سياسياً واقتصادياً، وفيها يكون بناء الأمة عملية ذاتية من الداخل تستدعي أو تسمح للمجتمعات المنقسمة أن تصبح مجتمعاً موحداً، ومن ناحية أخرى يرتبط مشروع بناء الدولة الأمة بالأمن المجتمعي ارتباطاً مباشراً، فيتوقف مستوى الامن المجتمعي على درجة الانسجام الاجتماعي – الثقافي وعليه ايضاً تتوقف درجة شرعية النظام السياسي وقدرات الدولة الثلاث (قدرتها على صنع السياسات وقدرتها على تنفيذها على إلزام الأفراد بإتباعها أو تطبيقها)[٢]

ومن أجل نجاح رسالة الثقافة السامية في تلاحم الشعوب والعمل على تطبيق الفجوة الثقافية بينها، لابد أن يكون لكل دولة إستراتيجية معلنه ومرسومة للسياسة الثقافية، يلتزم بتطبيقها الملحق الثقافي لكل سفارة في العالم، ويعمل على تأصيل التفاعل الجاد والصادق مع الجاليات الوطنية والأجنبية في الخارج وذلك عن طريق جدول ثابت ومعلوم بالمحاضرات والندوات والحوارات التثقيفية والاحتفال بالمناسبات الوطنية والقومية والدينية لزيادة وتوثيق الروابط بين الأفراد، مع الدعوات المفتوحة لحضور العروض المسرحية والسينمائية ومعارض الفن التشكيلي والأمسيات الشعرية والنقدية، وطبع النشرات والدوريات وتوزيعها على

(١) خيري عبد الرزاق، الاستقرار السياسي في العراق محدداته سبل تحقيقية، (مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد (٥٦)، كانون الثاني – شباط اذار،٢٠١٩)،ص ١١١.

(٢) وليد سالم محمد، الدولة- الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، (مجلة دراسات دولية، العدد (٨٢)، المجلد (١٩)، تموز ٢٠٢٠)، ص ٦٦.

مختلف الجاليات للتعريف بكل تطور يحدث على الساحة[١]

ومما تقدم يمكن القول: إن بناء الدولة وبناء الأمة يوثر كل منهما في فعل الآخر، ففي اللحظة التي تعمل الدولة على بناء الأمة فإن الأخيرة تنزع إلى أخذ الدولة وضمها إلى ذاتها في مواجهة البنية المحيطة بها وجعلها خاصة بها، وهو فعل يؤشر تزامناً يتضمن توافقاً هيكلياً بين الاثنين أو نمط خاصاً من العلاقات بين الاثنين، وذلك لوجود علاقة تكاملية بين بناء الدولة وبناء الأمة فكل منهما يعزز ذاته من خلال تعزيز الآخر، ففي اللحظة التي يتم فيها تكوين الدولة تدخل الأمة في مرحلة البناء، وأثناء هذه العملية تقوم الدولة بإكساب الأمة خصائصها الثقافية حتى تغدو الأمة صورة عن الدولة من حيث التنظيم والتماسك الداخلي، ومن جانبها تعمل الأمة على إكساب الدولة خصائصها الثقافية بما فيها من لغة ورموز وهوية حتى يصبح من المتعذر تمييز الدولة عنها، بيد إن كل هذا يتوقف على نوع ودرجة الإندماج بين الهويات الثقافية المكونة للمجتمع [٢].

ثانيا: تفعيل الثقافة السياسية المشاركة

تجدر الإشارة، بأن واقع الشرق الأوسط يتجسد في أمرين، الأول: إن الإقليم مقسم بين هؤلاء الذين يريدون السلام والاستقرار، اللذان هما شرطان للتنمية، وأولئك الذين يعارضون السلام والاستقرار بسبب التاريخ أو الدين أو عدم الرغبة، أو لوجود مصالح خاصة تعيق التنمية، أما الأمر الآخر، فهو أن هناك حرباً صريحة أو ضمنيه تجري بين الطرفين، فإن الحل الأساسي في الشرق الأوسط هو تشجيع الدول على الوصول إلى السلام بالاعتماد على نفسها، ومنع القوى الراديكالية من إفساد هذا الجهد،و يُعد ذلك عملاً من أعمال القوة عندما يُنفذ بطريقة تجعلها تتجاوز مجرد استخدام القوة العسكرية. [٣]

ويعكس الأمن الوطني للدول مجموعة أبعاد يأتي في مقدمتها – البعد العسكري الذي يعد من اكثر أبعاد الأمن الوطني فاعليه وتأثير ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بأبعاد أخرى، ارتباطاً وثيقاً، فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه

(١) الهام حمدان، الشباب والثقافة... تحديات العولمة والهوية، (مجلة السياسة الدولية، العدد(٢١١)، المجلد(٥٢) يناير ٢٠١٨)،ص٧٣.

(٢) وليد سالم محمد، الدولة- الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر،(مصدر سبق ذكره)، ص ٦٦.

(٣) اسعد طارش عبد الرضا، المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية مجلة قضايا سياسية، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد (٥٠) تشرين الاول، كانون الاول ٢٠١٧)، ص ص ٣٤٦-٣٤٧.

الأبعاد تزيد من فاعلية القوة العسكرية للدول، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة وضعف القدرة الاقتصادية يجد من امكانية بناء قوة مسلحة كبيرة كذلك تسليحها بأسلحة متطورة والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى ضعف دور هذه القوات أو عدم القدرة على استيعاب أدوارها، لا سيما عندما يكون أداء القوات المسلحة بعيد عن الإيمان بالقضايا الوطنية، أو عندما تكون القوات المسلحة متأثرة بتوجهات حزبية وسياسية مما يؤثر على أدائها القتالي[١]

وعلى صعيد البنى الاقتصادية، فإن الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية تعني أنه ليس لدى العرب ثقافة لإنتاج الثروة عبر المجهود الفردي أو الجماعي، في المقابل، لديهم ثقافة متقدمة في توزيع الثروة، بينما تعتمد الثقافة الغربية على إنتاج الثروة، وحول طبيعة الاقتصاد الريعي العربي وعلاقته بالفساد والفئوية التي هي مظلة للقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية و المناطقية والقطاعية، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن أولوية النخب الحاكمة هي توزيع الثروة وليس في تحديد مصادرها، من هنا كانت الركيزة للفساد المتفشي في الدول العربية حيث يتنافى النظام الريعي مع المساءلة والمحاسبة، لذلك ترى مشكلة كبيرة في الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي لما يجب أن ترافق كل ذلك من تغيير في البنى السياسية وترسيخ قاعدة المساءلة والمحاسبة [٢]

يعكس الأمن الوطني للدول مجموعة أبعاد يأتي في مقدمتها – البعد العسكري الذي يعد من اكثر أبعاد الأمن الوطني فاعليه وتأثير ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بأبعاد أخرى، ارتباطاً وثيقاً، فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها

وتبدو الحوكمة * منظراً لنوع جديد من الديمقراطية، هي الديمقراطية التشاركية وطرح إنموذج لإدارة الدولة، وهنا يعرف (يان كوامانس) والعديد من الباحثين الأشكال الاجتماعية والسياسية في عملية الحوكمة على أنها (أنماط الفعل التنظيمي المتعدد بدل الفعل الدولتي

(١) زياد حافظ، التشبيك في الوطن العربي : ضروراته وعقباتهِ،(مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٢)،العدد (٤٨٥)، تموز يوليو ٢٠١٩)، ص ص ٣٦-٣٧.

(*) يقصد بالحوكمة أنها تتعارض مع الدعوة للفدرالية (اللامركزية السياسية)والديمقراطية، بل هي سياسات تهدف إلى ضرورة بناء المجتمعات المتقدمة،على أسس متينة للحكم الرشيد والإدارة الرشيدة أولاً قبل محاولة البحث عن تقسيم إضافي للسلطة بشكل غير مجد.

(٢) عبد السلام بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، (مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدر اسات والتخطيط، العدد(١)، حزيران ٢٠١٧)، ص ص ١٢٧-١٢٨.

فقط، حيث يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها). بهذا المعنى يعكس هذا التصور التغير في مقاربات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة، وذلك بالانتقال من النمط الهرمي / التراتبي لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية إلى اعتماد أنماط التنسيق الأفقي بين مختلف الشركات (السلطات العمومية المؤسسات، جماعات المصالح، الحركات الممثلة للمواطنين، جمعيات الاستهلاك) لتفعيل الفعل العمومي، أي إن القرارات يتم اتخاذها وتطبيقها بواسطة نمط على مستوى عالٍ من الأفقية داخل شبكات السياسة العامة، التي تعد مؤشراً على ظهور نمط جديد للديمقراطية يتجاوز أزمة التمثيل (أزمة الديمقراطية التمثيلية) في الدول الغربية، وهذا ما يتعلق بتصور الديمقراطية التشاركية فتتم معالجة الاختلافات من طريق النقاش المستمر والبرهنة والاقناع المتبادل، حيث تعمل الشبكة على ضمان الاتصال الدائم بين البيروقراط والمنتخبين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين بنحو يتجاوز الحدود المؤسسية والتنظيم التراتبي وهذا من شأنه التأسيس لإدارة ديمقراطية أو ما يسمى (بإدارة ما بعد الحداثة) وهنا طرح نمط جديد لإصلاح الجهاز الحكومي يقوم على تطبيق اليات القطاع الخاص ومفاهيم السوق، وهو ما يعرف بنمط التسيير العمومي الجديد بوصفه أحد التجليات المفهومية والتطبيقية لمفهوم الحوكمة في أدبيات الإدارة العامة وماله من انعكاس على حالة الأمن والاستقرار المجتمعي[1].

يفسر (جوهان جولتانج) (مؤسسة اوسلو لأبحاث السلام) هذا السلوك الأمريكي بأن (المركز) الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة يبني» رأس جسر «لاختراق قلب « دول الأطراف، للحفاظ على خضوعها لدول «المركز «

على جانب آخر، لا يمكن إغفال الدور الأمريكي والهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، وماله من دلالات على مسألة ضمان الأمن والاستقرار، عبر نخبة من الوكلاء بين الذين يمسكون بمفاصل السلطة السياسية والاقتصادية في الدول العربية، ويفسر (جوهان جولتانج) (مؤسسة اوسلو لأبحاث السلام) هذا السلوك الأمريكي بأن (المركز) الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة يبني» رأس جسر «لاختراق قلب» دول الأطراف، للحفاظ على خضوعها لدول «المركز «، وكان (جولتاتج) قد توقع في عام ١٩٧١ أنه في الإمبريالية المستقبلية أو (النيوكولونيالية الجديدة)، سيتفاعل «مركز المركز» مع «مركز دول الأطراف» عبر آليات

(١) حسام مطر، الهيمنة الساحرة : اختبارات القوة الناعمة الامريكية في الشرق الاوسط،(بيروت، ط٢، ٢٠١٨)، ص ١٢١.

الاتصال والتواصل العالمية، وهذه العلاقة التبعية بين النخب العربية الحاكمة والولايات المتحدة تدفع العرب والمسلمين لإلقاء مسؤولية أزماتهم السياسية والاقتصادية على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية في أحيان كثيرة[١].

إلا أن واقع الحال وعلى سبيل المثال – العراق – أثبت دور الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة دور المؤسسة العسكرية في العراق من أداء دورها الإيجابي، حيث سهلت من دخول وتدفق الإرهابيين من كل دول العالم للعراق لتنفيذ مخططها المعلن وهو تقسيم المنطقة إلى أقاليم و كانتونات طائفية وقومية وفق فلسفة الشرق الأوسط الجديد، ويشكل العراق من وجهة نظرها النقطة الأولى لمشروع تقسيم المنطقة برمتها، فوجدت في الإرهاب عاملاً مساعداً في خدمة مشروعها التقسيمي [٢]

مما تقدم، فان إعطاء حلول كفيلة قادرة على مواجهة ظاهرة فقدان الأمن والاستقرار المجتمعي، مقترنة بتمكن الحكومات العربية من تجاوز المعوقات من حالة العنف والأعمال الإرهابية التي أضرت بالمجتمعات العربية واستقرارها وتوقف حالة التدهور والتراجع الاقتصادي والأمني وفي وضعية حقوق الإنسان وغيرها من المعوقات التي تسبب حالة عدم الاستقرار على المستويات الثلاثة ولا سيما السياسية منها، وعليه فإن أهم مظاهر هذه الحلول هي:

١. القدرة والنجاح على تقليل نسب البطالة والفقر في البلدان العربية بعد تمكن الحكومات العربية من اتباع إستراتيجيات مدروسة وقادرة على توفير فرص التشغيل والتغير نحو الأفضل.
٢. تطور الوعي السياسي والثقافي وبما يتناسب مع ضرورة المحافظة على الاستقرار المجتمعي ومن ثم في تطوير مؤسساتها الإدارية والخدمية بما يوفر أرضية مناسبة لنمو وتقدم الديمقراطية.
٣. ارتفاع وتحسين الدخل الفردي لعموم المواطنين سنوياً بعد التقدم الكبير في الناتج الإجمالي القومي للبلدان العربية، والتمكن من إنهاء مشكلة الديون الداخلية والخارجية بما ينعكس على الواقع المحلي.
٤. وهذا كلهُ مقترن بالرغبة الشديدة من جانب البلدان العربية لحل مشاكلها السياسية

(١) اسعد طارش عبد الرضا، المؤسسة العسكرية العراقية، (مصدر سبق ذكره)، ص ٣٧٢.
(٢) احمد فاضل جاسم الداود، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية، (مصدر سبق ذكره)، ص ص ١٩٥-١٩٦.

والاقتصادية الداخلية بشكل فردي فضلاً عن رغبتها الشديدة للتفاهم مع بعضها البعض في إطارها العربي لتفعيل الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية المشتركة لتحقيق التكامل العربي على المستوى الخارجي.

الخاتمة:

وبما إن الثقافة السياسية هي الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة، لذا فإن الثقافة السياسية وإن كانت صنيعة النظام السياسي إلا أنها تأخذ بنظر الاعتبار قيم ومعتقدات المجتمع وتعمل على تحويلها وقولبتها بشكل تدريجي وبطئ نسبياً لتتوافق وتوجهات النظام، واستناداً إلى ذلك، فان الثقافة السياسية لأفراد المجتمع يتضمن ثلاثة أنساق تشكل كلاً مركباً في التوجه نحو السلطة والمجتمع على حد سواء، فهي في الوقت الذي تكون فيه، توجهات نحو النظام السياسي فأنها توجهات نحو الآخرين وتوجهات نحو النشاط السياسي الذي يمارسه الفرد نفسه.

وفي ظل الظروف الراهنة يشهد عالمنا المعاصر موجات متصاعدة من العنف والتطرف كنتاج من نتائج ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد أمن الإنسان وحياته في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ضرب كل من فرنسا وبلجيكا والمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرها من الدول، ناهيك عن ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية متطرفة ومتشددة بدءاً من تنظيم القاعدة وصولاً إلى تنظيم (داعش) الإرهابي، فضلاً عن وجود العديد من التنظيمات الإرهابية المسلحة المنضوية تحت قياداتها التي عملت على نشر الخوف والتدمير والقتل ضمن ما يعرف بـ (إدارة التوحش) والسعي نحو الاستحواذ على الأرض والإنسان كجزء من التطور الحاصل في الفكر المتشدد البعيد عن واقع مجتمعات دول العالم بأكمله كونه يمثل سلوكاً منحرفاً في منظومة القيم المجتمعية والثقافية المتقاطعة جملة وتفصيلاً مع مبادئ وقيم الأديان السماوية التي جاءت بها.

المصادر:

١- ابو شديد، كمال. «اعادة التفكير في التربية من اجل التماسك الاجتماعي: دراسة حالات دولية». **المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات)**، العدد ٢٥، (بيروت: ٢٠١٤).

٢- امين، كمال محمد صديق. «التعايش السلمي وحق العودة (رؤية اجتماعية ما بعد التحرير) «. **مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية**، العدد ٣، (بغداد: اب، ٢٠١٧).

٣- بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)

٤- بغدادي، عبد السلام. «الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة». **مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط**، العدد(١)، (بغداد: حزيران ٢٠١٧).

٥- ثنيو، نور الدين. «التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الإصلاحية»، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٤٢، العدد ٤٩٢، (بيروت: شباط، ٢٠٢٠).

٦- حافظ، زياد. «التشبيك في الوطن العربي: ضروراته وعقباتهِ». **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٢، (بيروت: تموز، ٢٠١٩).

٧- حمدان، الهام. «الشباب والثقافة... تحديات العولمة والهوية». **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١١، المجلد ٥٢ (القاهرة: يناير، ٢٠١٨).

٨- الخوري، كابي. « كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية «. **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٩٥، السنة ٤٣، (بيروت: ايار، ٢٠٢٠).

٩- رزق، هدى.» أسئلة تولد أخرى عن كتاب عزمي بشارة». **مجلة سياسات عربية**، العدد ٣٤، (الدوحة: أيلول، ٢٠١٨).

١٠- السعدي، سعد حميد. «دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش المجتمعي»، **مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية**، العددان ٢-٤، (بغداد : ٢٠١٩).

١١- عبد الرزاق، خيري. «الاستقرار السياسي في العراق محدداته سبل تحقيقية». **مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين**، العدد ٥٦، (بغداد: كانون الثاني – شباط -اذار،٢٠١٩).

١٢- عبد الرضا، أسعد طارش. «المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغيرات الداخلية

والخارجية». **مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين**، العدد ٥٠، (بغداد: تشرين الاول، كانون الأول، ٢٠١٧).

١٣- عبد الصمد، زهور. «في تقرير ما بين التسامح والمجتمع التراثي الاسلامي من اتصال». **مجلة المستقبل العربي**، المجلد ٤١، العدد ٤٧٢، (بيروت: حزيران،٢٠١٨).

١٤- مجموعة باحثين، دور النخبة في صناعة القرار وتغيير مدركات القادة، **مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر**، العدد ٤٦ (بغداد: ٢٠١٩).

١٥- محمد، وليد سالم. «الدولة-الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر»، **مجلة دراسات دولية، العدد ٨٢، المجلد ١٩. (بغداد: تموز ٢٠٢٠).**

١٦- مطر، حسام. **الهيمنة الساحرة: اختبارات القوة الناعمة الأمريكية في الشرق الأوسط.** ط٢ (بيروت: ٢٠١٨).

١٧- مهدي، عبير سهام. «النزعة الانسانية في الفكر السياسي العربي الحديث: عصري النهضة والتنوير انموذجاً». **مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية بيت الحكمة**، العدد ٣٢ (بغداد: حزيران ٢٠١٦).

١٨- والي، احمد حسين و حسن، ناهض جابر. «نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر». مجلة العلوم السياسية، **كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد**، العدد ٥٧، (بغداد: حزيران، ٢٠١٩).

19- Kaldor, Mary and Sassen, Saskia (ed), Cities *at war: Global Insecurity and urban Resistance*, (New York : Columbia university press, 2020).

20- Shuyb Maha, *Rethinking Education for Social Cohesion International Casp Studies*, (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

References :

1) Abdul Razzaq, Khairi. “Political Stability in Iraq: Determinants and Ways to Achieve It.” *Political Issues Journal*, *College of Political Science*, *Al-Nahrain University*, no. 56 (Baghdad: January - February - March 2019).

2) Abdul Rida, As’ad Tarsh. “The Iraqi Military Institution in Light of Internal and External Changes.” *Political Issues Journal, College of*

Political Science, Al-Nahrain University, no. 50 (Baghdad: October - December 2017).

3) Abdul Samad, Zahoor. "On the Report between Tolerance and the Islamic Heritage Society." *Arab Future Journal*, vol. 41, no. 472 (Beirut: June 2018).
4) Abu Shadi, Kamal. "Rethinking Education for Social Cohesion: A Study of International Cases." *Arab Journal of Sociology (Additions)*, no. 25 (Beirut: 2014).
5) Al-Saadi, Saad Hamid. "The Role of Educational Institutions in Promoting Values of Tolerance and Social Coexistence." *Journal of Political Science Research, College of Political Science, Al-Mustansiriya University*, nos. 2-4 (Baghdad: 2019).
6) Amin, Kamal Mohammed Sadiq. "Peaceful Coexistence and the Right of Return: A Post-Liberation Social Perspective." *Al-Nahrain Journal, Al-Nahrain Center for Strategic Studies*, no. 3 (Baghdad: August 2017).
7) Baghdadi, Abdul Salam. "The Contemporary Arab State between the Dilemma of Closed Ethnic Components and the Option of Open Functional Institutions." *Bayān Studies Journal, Al-Bayān Center for Studies and Planning*, no. 1 (Baghdad: June 2017).
8) Bishara, Azmi. *The Sect, Sectarianism, and Imagined Communities.* (Arab Center for Research and Policy Studies).
9) Hafiz, Ziad. "Networking in the Arab World: Necessities and Obstacles." *Arab Future Journal*, no. 42 (Beirut: July 2019).
10) Hamdan, Ilham. "Youth and Culture... Challenges of Globalization and Identity." *International Politics Journal*, no. 211, vol. 52 (Cairo: January 2018).
11) Kaldor, Mary and Sassen, Saskia (ed), Cities *at war: Global Insecurity and urban Resistance*, (New York : Columbia university press, 2020).

12) Khoury, Kabi. “Arabic and Foreign Books and Research Reports.” *Arab Future Journal*, no. 495, 43rd year (Beirut: May 2020).

13) Mahdi, Abir Suham. “Humanitarianism in Modern Arab Political Thought: The Renaissance and Enlightenment as a Model.” *Political and Strategic Studies Journal, House of Wisdom*, no. 32 (Baghdad: June 2016).

14) Matar, Hossam. *Charmed Hegemony: Tests of American Soft Power in the Middle East.* 2nd ed. (Beirut: 2018).

15) Muhammad, Walid Salem. “The Nation-State and the Dialectic of Unity and Division in Contemporary Identity Discourse.” *International Studies Journal*, no. 82, vol. 19 (Baghdad: July 2020).

16) Research Group. “The Role of Elites in Decision-Making and Changing Leaders’ Perceptions.” *Dialogue of Thought Journal, Iraqi Institute for Dialogue of Thought*, no. 46 (Baghdad: 2019).

17) Rizq, Huda. “Questions that Give Rise to Others about Azmi Bishara’s Book.” *Arab Political Policies Journal*, no. 34 (Doha: September 2018).

18) Shuyb Maha, *Rethinking Education for Social Cohesion International Casp Studies*, (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

19) Thnaw, Nour al-Din. “Tolerance and Religious Coexistence in Ibn Badis’s Reform Experience.” *Arab Future Journal*, 42nd year, no. 492 (Beirut: February 2020).

20) Wali, Ahmad Hussein, and Hassan, Nahid Jaber. “Towards the Completion of State Building: Stations in the Legitimacy of the Contemporary Iraqi Political System.” *Political Science Journal, College of Political Science, University of Baghdad*, no. 57 (Baghdad: June 2019).